

بالكتاب في الصفحات
الاضافة
المختص بالماء
بنو القدر

بالكتاب في الصفحات
الاضافة
المختص بالماء
بنو القدر

الحاكم أبو الـ
ابن القزويني

فان

امثلتها فقط في جميع اه اى البحث المتعلق بما في جميع الابواب والفصول فقول في جميع صلة البحث في الابواب في الفصل اعني فصل الدعوى و فصل التعريف وفصل التقييم اذ بهذا علّة لعلية مدخول لما هو ابر في صواب كيفية اه اى صواب نسبة الصفات الى الاحوال الى المناظرة في المناظرة ا تامة المظهر مقام الضرر في صفا في اه الصفا في جميع صفيحة بمحنة اللوح واصافتها الى الانها ان قبيل الحين الماء والانتقاش من شبح التشبيه جعلت اه جواب لما في لصدى اه من ذكر المحل والارادة الحال اى قلوبهم في فاعلم بتقدير فلت تفير جعلت اى فقلت اعلم

[illegible]

عن احوال الاجار الكلية مر حيث نها

بالنحو حتى يتوهم في اللام مجي الصلة وحتاج الرفع ^{عليه} _{فعل}

تلفیقه ای البعث الخ ^{عن} احوال اه ای عن احوال

عن احوال ببحث للمكي لسانه ٢١ ان موضوع الف

اما متعلق بیجٹ او بال عروض المستفاد من إضافة

لحيثية على الأولين للتعليل ويستفاد منها تقييد الموضوع وعلى

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

[illegible][illegible]

المصلحة بان اولى الموضوعات المبرور لموضوعات المصلحة
في مطلق النطق واخبر بـ الموضوعات المصلحة
المصلحة بان اولى الموضوعات المبرور لموضوعات المصلحة

انما بالموصف
 اذ ان الجميع باعتبار الاول
 لا يكتفى فيها من التقابل كما ان
 في العلم لا يكون اعتبار الاول والاول
 في العلم لا يكون اعتبار الاول والاول
 في العلم لا يكون اعتبار الاول والاول
 في العلم لا يكون اعتبار الاول والاول

ولكل ما هو ثبات المقدرة المنوعة او بطلان السند المسالك

فان جوبته وهكذا فوضوع هذا العلم هو الامتياز الكلية وتمام

العصر عن الخطأ في الاجابات الجزئية فان عالم هذا العلم يعرف صحة

البحث الجزئي او فلهذا بان يضم القاعدة موضوعه صريح

عن زانبات العلم مقدم على التصديق بالوضوح كونه
 وضح ان التصديق بالوضوح كونه
 عن زانبات العلم مقدم على التصديق بالوضوح كونه

ترك التاء هنا وفيما يأتي **قوله** وكل ما هو ثباته في طيفه

المعلل **قوله** فوضوع آه في التفريع نشر معلوم على غير

ترتيب للنف لتكنه لا يخفى اى موضوع مسائل هذا

العلم او المراد هو جبر الاجابات الكلية والافوضوع

هذا الفن هو البحث المطم دون انواعه الى هي موضوعات

المائل **قوله** هو الاجابات اه اللام للعهد فلا حاجة الى ذكر القيد

هنا **قوله** فان عالم آه اى مصدر هذه الاصول **قوله** يعرف

يصدر تصديقا خريبا **قوله** بان يضم الباء للبيبة

متعلق ببعض **قوله** يضم بعد العلم بالكبرى **قوله**

سهلة الحصول لم يدرك بكونها سهلة الحصول عدم احتياجها

[illegible]

المؤثر فانه يمكن التوصل بالنظر والتأمل الصحيح في

المؤثر والمخالف **وعلى النقيض** فهو المركب

في الحلي والاحوال هو الاوط والاكبر وما هو موضوع مع مقدم القصر
 في الاقتران في الشرط والاحوال محمول واستلزام المجموع لشيء واستلزام
 ذلك الشيء للآخر فان الاستلزام الثاني حال للمجموع بالواسطة
 وعلى هذا ففسر القياس الاستثناء **في** كقولنا المقدمات المذكورة
 فنقولنا **اه** مع قطع النظر عن الترتيب والهيئة بل كمجموع الاضغاث
 ووط والاكبر وما المقدمات المأخوذة مع الترتيب فلا يصدق
 عليها التوفيقا صلا اذ لا معنى للنظر فيه **هـ** به السيد قدس سره **في**
 هو المركب **اه** ان جعل تعريف الدليل بمجى القياس كما هو الظاهر **هـ**
 استلزام على معناه المشهور او للدليل المراد في الحجج **هـ** فالاستلزام بمجى
 المناسبة الصحيحة للانتقال ويؤيد الثاني جريان الناطقة في الاستثناء

[illegible]

في الدين بان زاده
 قلبا اضل هذا ضل هذا الفاضل
 الربا قلا في راجع الى من جنت
 لا باب لئلا في الفيل للعالم على اسيل
 الوجوب من غير توريد
 بان ما دها هو الوجوب العالي
 انما في في المواقف حسن بان لا و بان
 العظمى

عند الامام الرازي يعني ان

السيد قدس سره ليس الا بان العلوم الثلاثة مخلوقة لم تعالى بل لم العبد
عند المعزلة وبلا واسطة عند الامام والا فلا فرق بينهما حيث
ان العلم اللاحق متولد عن العلمين السابقين على الله هين وان ا
لفاعل لا يجب غير العلم الاخير بالنظر الى عدم وجوب العلمين السابقين
عند الامام الرازي هذا الامام عند صاحب الحاشية والسيد قدس سره
كذهب المعزلة في ان العلم بالمطم متولد عن العلمين السابقين ومتوقف
عليهما الا ان التوليد على هذا المذهب لا من فعل تعالى وعلى الثاني من فعل
العبد لا ان قال صاحب الحاشية في الحاشية الامام الشيخ الاشعري في اصلين
كون المكنا مستند اليه تعالى بلا واسطة وكونه تعالى قادرا مختارا
وقال السيد قدس سره لم يخالف في الاصل الثاني حيث لا يجب تعالى خلق
الله منه وعند المحقق الدواني في التوليد ^ع ولا توقف فمنه الامام
بل العلم الاخير لازم للعلمين السابقين وان لم يوجد هذا بعد منهما بناء
ان الشيخ لا يشترط لزوم بعض افعال كعدم الحمل لبعض الخلق للكل
والعلم باحد المتضاويين للعلم بالآخر فلم يخالف الامام شيئا من الاصلين لكنه
سرى كلامه في هذا ظاهر في الدواني فقلية كذا يقوله انهم ممنون با
لواسطة ان العلم بالنتيجة ممنون للعبد بواسطة العلمين السابقين وقوله

الانفكاك لا يحتمل السبب فلا
 حاشه لا جعل العبد على القلب
 لدفع ما يقف ان المقصود
 ان العلمين السبقين لا
 لا يكونان بدوان العلم
 بالنتيجة لا الفكر المستفاد من
 العبارة ابن الوراء

انفكاك العلم بالنتيجة عن العلمين السابقين حال ونفس الامر

وان كان كل من العلوم الثلاثة خلقا لا تعال غير واحدة
 بناء على تحقق اللزوم ببعض افعاله تعالى وبعض آخر لا
 يلزم ان يجب على الله تعالى شيء لحد وجوب
 خلق العلمين

الارادة والوجود والعدم
 العلم بالنتيجة لا يحتمل السبب فلا
 حاشه لا جعل العبد على القلب
 لدفع ما يقف ان المقصود
 ان العلمين السبقين لا
 لا يكونان بدوان العلم
 بالنتيجة لا الفكر المستفاد من
 العبارة ابن الوراء

من غير ذلك العلمين السابقين في صفة في صدور العلم الاخير بالزوم وفي
 بناء على تحقق اللزوم اه الزوم من غير توليد ولا بعد الحمل على السيد
 بان يلزم الاد بالقول الاول ان العلم بالنتيجة كالعلمين السابقين خلقا
 لا تعال بوسطة العبد بالقول الثاني من غير واسطة العبد وان كان خلق العلم
 الاخير بوسطة العلمين السابقين وباللزم الزوم التوليدي في انفكاك
 العلم بالنتيجة عنه معناه على القلب لان انفكاك الشيء عن الشيء وجود الاول
 بدوان الثاني والقصدي ان العلمين السابقين لا يكونان بدوان العلم بالنتيجة لا
 العكس تأمل قول حال اي كان انفكاك العرض عن الجوهر حال قول من
 العلوم الثلاث قول من غير واسطة اي صفة غير واسطة العبد
 وان كان خلق العلم الاخير بوسطة خلق العلمين السابقين
 غير ذلك العلمين السابقين واسطة في صدور العلم الاخير قول الزوم
 كذا في محل العرض والجوهر لفردة للجمع قول لا يلزم اي صفة

من غير ذلك العلمين السابقين في صفة في صدور العلم الاخير بالزوم وفي
 بناء على تحقق اللزوم اه الزوم من غير توليد ولا بعد الحمل على السيد
 بان يلزم الاد بالقول الاول ان العلم بالنتيجة كالعلمين السابقين خلقا
 لا تعال بوسطة العبد بالقول الثاني من غير واسطة العبد وان كان خلق العلم
 الاخير بوسطة العلمين السابقين وباللزم الزوم التوليدي في انفكاك
 العلم بالنتيجة عنه معناه على القلب لان انفكاك الشيء عن الشيء وجود الاول
 بدوان الثاني والقصدي ان العلمين السابقين لا يكونان بدوان العلم بالنتيجة لا
 العكس تأمل قول حال اي كان انفكاك العرض عن الجوهر حال قول من
 العلوم الثلاث قول من غير واسطة اي صفة غير واسطة العبد
 وان كان خلق العلم الاخير بوسطة خلق العلمين السابقين
 غير ذلك العلمين السابقين واسطة في صدور العلم الاخير قول الزوم
 كذا في محل العرض والجوهر لفردة للجمع قول لا يلزم اي صفة

خلف

[illegible]

فلا تفرسوا

المأخوذ في مفهوم الدليل هو استدلاله للقضية ولا يلزم أن تكون
 تلك القضية غير مطلوبة استدلال بل قد يكون لمباينة أو مساو
 أو اعم أو اخص مطلقا أو من وجه وانما يخرج عن كونه دليلا اذ لم
 يستلزم قضية اصلا فيقال لا دليل ولا يتم الدليل **قوله** عين الدعوى
 كقولنا كل انك حيوان لانه حس وكل حس حيوان **قوله** او كقولنا
 كقولنا كل انك حيوان لانه حس وكل حس متحرك **قوله** او كقولنا
 دة **قوله** او اخص منهما كقولنا هذا حيوان لانه ضاحك وكل ضاحك
 متعجب قال عبد الحكيم بعدم تمام التقريب في هذا القسم كالاتيين
 الا ان تعريف التقريب بمثل ما هنا **قوله** او من وجه كان ترك
 التفرص للمباينة اما لعدم صدوره من الاستدلال او لظهور

فان قول السدك لان
ضاحك ولا يستلزم المطلوب اعجب
انما هيون غايه مله الباب انه متحقق في ضمن
الخاص اعني لا انما متعجب

ايضا صفتك ان تكون ناولا فلا يلزم
الفرق بين المصداق والواقع
منه ما قد يقع بانه بعدد
صبر و ردة صندل لم
الفرق بين المصداق والواقع
منه ما قد يقع بانه بعدد
صبر و ردة صندل لم
الفرق بين المصداق والواقع
منه ما قد يقع بانه بعدد
صبر و ردة صندل لم

فلا تقرب له كما يقال هذا ان لا تصحك بالارادة وكل صحك

بالارادة حيوان هذا حيوان اول انه صفر للبصر كل صفر للبصر

فهذا البصر **اعلم** انك اذ قلت بكلاما ان تكون قلا

قوله فلا تقرب له اي لا يتم التعريف بقرينة قوله والتعريف غايته قال عبد
الحكيم رحمه الله ان يقال فلا يتم التعريف لكون منصبائل الدخل
والاعراض لا النفي والاول لا يستلزم الثاني **قوله** ثم اعلم لهذا زمان الفراغ
عن المقدمة والشروع في المقاصد **قوله** بسلام اي خبرا بما يحيط به فقط كما
اذا كنت احدا لا خبرين فان التعريف والتعريف محمول على العرف والقسيم
وان كان التعريف والتعريف تصويرين حقيقة او بحسب الحقيقة البص كما اذا كنت
احدا لا ولين كقولك قال فلان كذا وتوكلت العالم حارث فلا يستقص الحرج
بما اذا قلت اضرب زيدا مثلا **قوله** فاما ان تكون ذكران هنا وفي قوله الالة
فاما ان تستعمل منه على الفرق بين **قوله** المول والمصد المخرج
فلا يلزم من عدم جواز الثاني عدم جواز الاول والافالمناصب
ترك ان **قوله** فاما اي سواء كان النقل بصيغة القول كقال فلان

ان لا يلزم من ذلك
ان لا يلزم من ذلك
ان لا يلزم من ذلك
ان لا يلزم من ذلك
ان لا يلزم من ذلك
ان لا يلزم من ذلك
ان لا يلزم من ذلك
ان لا يلزم من ذلك

فيطلب

فبطلب منك الصحة فتحضر المنقول عنه

او ثبوتها اولاً بما فيه دعوى صحة الوضوء مستفاداً

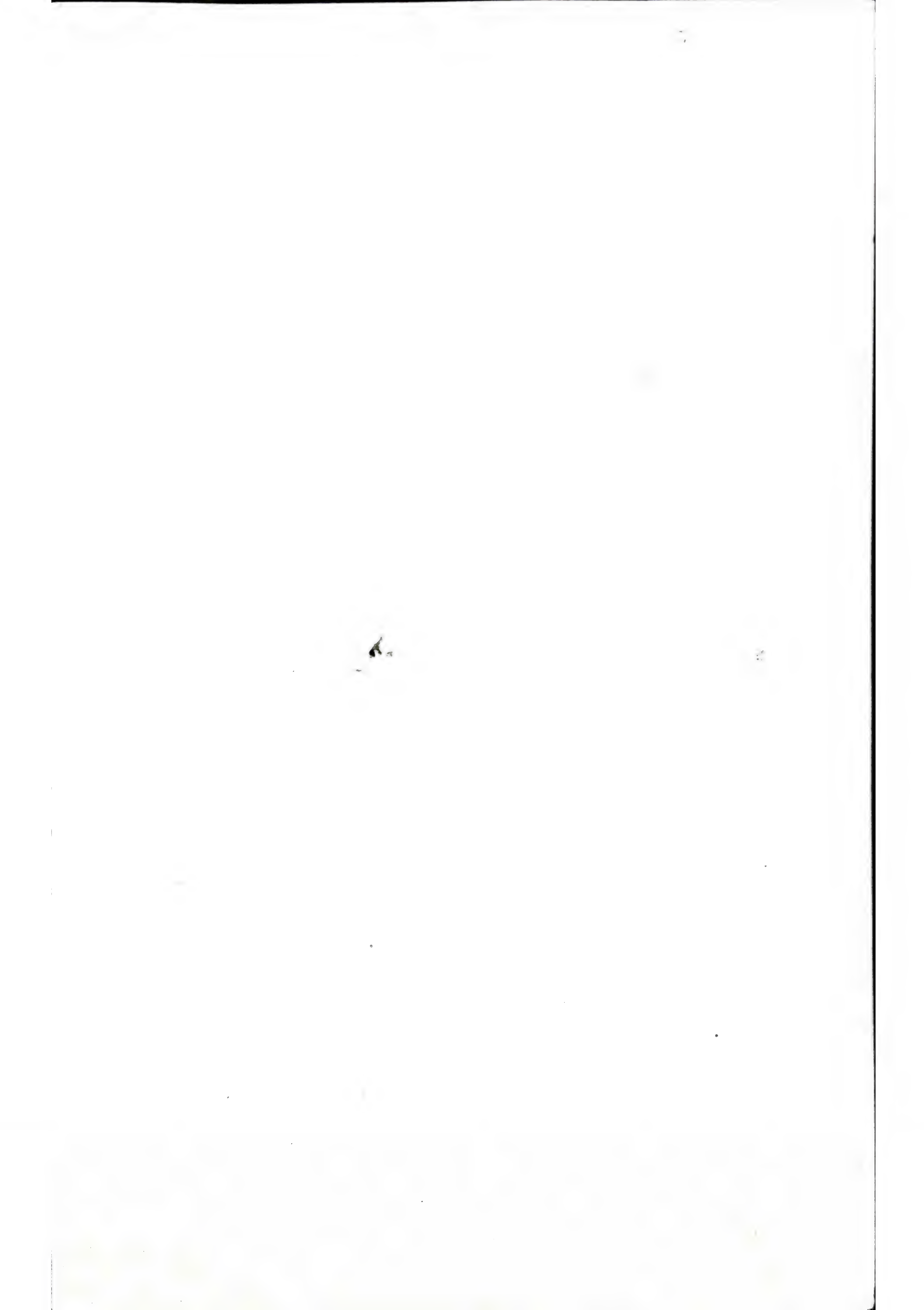
عم نذيرم عليه
تصحيح باللائيم عليه
نصح القفاري تصحيح الساراللا
ثم الالفونز غم
دعا عبد الله

بيان للصيغة بها يجب التصحيح عليه

واعلم انه يطلق عن طرفي القدماء أي قدما الحكماء لا الفطحيين عند أجزاء القضية وقوع النسبة أولا وقوعها وإيقاع النسبة وانتزاعها سواء كانا في الانتزاع وفي وقوع النسبة أولا وقوعها أو بمعنى إذا عا ن وقوعها وإذا عا ن لا وقوعها أقول هذا دفع لتوهم اضطراب وخالف في كلام القدماء المتأخرين لأجزاء القضية حيث أنهم صرحوا بأن الأجزاء الثلث هي الطرفان والنسبة ولا يوجد امر وراء تلك وصار بهذا الترخيص منهم شافعا ومع هذا قد يبرر ويرى عندهم أنهم أطلقوا وأجروا على ما فهم عند عدمهم للأجزاء الفطحيين مضافين إلى النسبة وهما الوقوع واللا وقوع والإيقاع والانتزاع فقالوا الأجزاء الثلث للقضية هي الطرفان ووقوع النسبة أولا وقوعها بعدما كانوا يقولون هي الطرفان والنسبة وجعلوا المضاف جزءا بعدما كان المضاف إليه جزءا وما هذا في الظاهر إلا تخالف في القول ولا بد من توجيه وتصحيح والرد المصنف رحمه الله تعالى عليه كلامهم وقال يمكن أن يوجه كلامهم بأحد الوجوه الثلث فاما بأن تجعل إضافة الوقوع واللا وقوع النسبة بيانية وهذا إنما يمكن إذا كان المقصود منها الاتحاد واللا اتحاد ولا يجوز استعمال الوقوع في معنى الاتحاد واللا وقوع في اللاتحاد وكلامهم قالوا الجزء الثالث اتحاد النسبة والاتحاد هما والمراد بهما أي وقوع النسبة ولا وقوعها المطابقة للنسبة وعدمها الخارجان عن أجزاء القضية بالتسامح يعني وأما بأن نقول إن القدماء أرادوا بطريق التسامح من الوقوع وعدمه مطابقة لنفس الأمر وعدمها لها والمراد من النسبة النسبة التامة الجزئية التي عند القدماء وهي الاتحاد واللا اتحاد لا المطابقة وعدمها اللذان اعتبرتهما الأجزاء جزءا والقدماء صفة وحشية للنسبة التي هي الاتحاد واللا اتحاد ومعلوم أن مطابقة الاتحاد وعدمها لنفس الأمر خارجان عن القضية لأنهما صفتان لجزء منها لا لجزآن وقوله في الحاشية لجعل حشية الظل شرطا لبيان لطريق التسامح يعني جعلوا المطابقة واللا مطابقة اللتان هما صفتان للظل الثالث شرط إقامة للوصف والحشية مقام الموصوف والمحيث راجع في قوله بالتسامح متعلق بقوله والمراد كما أن قوله أو بالله من قبيل حصول الصورة عطف على التسامح ومتعلق به أيضا يعني وأما بأن يجعل الإضافة من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف يعني الجزء الثالث النسبة الواقعة أي المطابقة ودفعاً لتوهم الترتيب الناشئ من اعتبار الصفة جزءا آخر مع الموصوف الجزء كتب في الحاشية على هذا الوجه قوله ولا يلزم من كون الموصوف شرطاً للصفة كذلك تأمل الموصوف شرطاً للصفة والصفة خارجة عن القضية هذا وقال الجواب والسند في نسخة أولى

اللام صل على سيدنا محمد وآله أجمعين

يا علا الدين



لازم ان كان
بعضها يرد اليها كذا
يكون معاينة فاما بقية
ان الحق يرد بها الحسية
فانها لا تدرك بدارسة
ابطال النقل والاعتقاد
لغيره والافتقار اليه
الشيء ليس به الا بطلان
من الاخص من التفتيش
استدلال الاخص بالاعم
ثم ان التفتيش بالاعم
عن التفتيش بالاعم
وهذا هو المطلوب
بطلان النقل والاعتقاد
لغيره والافتقار اليه
الشيء ليس به الا بطلان
من الاخص من التفتيش
استدلال الاخص بالاعم
ثم ان التفتيش بالاعم
عن التفتيش بالاعم
وهذا هو المطلوب

من حيث جعل
فقد ان تقول ان هذا
الايجاب وهو ظاهر
المخاطب ان هذا
لربما البحث
تصديق بالجلد ثم
وهذا فتبطل
بالجلد عند
بالجلد عند
السلوك في
يقول في النقض

هذا التصنيف يجب تصديقه بالحد ولا تستغل بال

سند ال عليها فيتم عليك منع هذه الدعوى وانقضت اهل

فخرها واشتغلت بالدليل عليها فهذا انضمام للسائلين
البراءة بالدليل عليها او بالدليل الكائن عليها انما هي
مناصب الاموال النعم الحقيقية ونصوص طلب الدليل على صحة معية

بأن بقا صغرى دليلك هذا الأكبر أو قد صغرى الرضعة والمر

فئة او تقسيم حكم وذلك اما صحح او صح السند فهو في الشريعة ثلثة

فخاء الاول لم لا يجوز ان يكون كذلك والثاني اعلم ان هذا هو

کند

منع هذه آه صجاً او مستنداً بان غير مأثور به من جانب الشرع

قولہ انقصوا قد يقال انقصوا الدعوى بدنى تقدير الدليل الا ان مقتضى

قوله بالدليل قد تفنن مع قوله المار بالاستدلال عليها في أو كبره

ان كان الدليل قياساً اقترانياً **ففي** او الرفع ان كان استثنائياً

قوله او تقریب او اجاب صفراء او کلیتہ کبریا او لزومیتہ الشرطیہ

٢١ غَيْرَ لَكَ **قوله** وذلك أي النعم **قوله** الثاني أه وخيصة النعم

بسم الحل **قوله** لو كان كذا اقول كلمة لفوضها الصيغة والم على انتفاء

كل من المقدم والثاني وان انتفاء الاول سبب لانتفاء الثاني

وهو

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

اذا قبل هذا الشيء لانا طوبى لانه لاننا وكل لاننا لانا طوبى فمفع

السَّامِرَاءُ فَإِذَا اسْتَدْبَانَهُ كَاتِبُ الْغِيَاثِ أَوْ بَانِ سِرِّهِ

والاستناد بالمعنى غير محقق الوجه كالاستناد بالمباني على ما يأتي هنا
بخلاف الاستناد بالمعنى والاستقراء إنما ينتقض بالحق بعد **قوله** اعني
نقيضه اه اشرف الى ان نسبة المساواة الى المنع بطريق المجاز العقلي والا فانه
السند ليس لامع ذلك التقيض **قوله** واما اعم منه من المنع ان يقضى له
المنع سواء كان اعم منه من العين ايضاً والا وكذا الكلام في قوله اوضح وجه
يعرف كونه السند وبما بالانفصال الحقيقة العنادى بين عين الحقيقة
والسند وكونه اخص منه بانفصال منع الجمع بينهما وكونه اعم منه بانفصال
منع الخلق **قوله** هذا الشيء اه دعوى **قوله** لانه اه صريح **قوله** وكله اه كبرى
قوله منع اه بان يقول لانهم انه لا انك لا نراك كاتب ولا شيعى من
الكاتب بلا انكسار والفريقين الدليل والسند لندى في صوغ الدليل ليس
بالاعتبار فان المصود من الدليل هو التصديق بالظن من التصديق بالهوى
المقصود ببدل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام نبياً ورسولاً
مبيناً بين الحق والباطل
والله اعلم بالصواب

نافع

للمطلوب ولا المقدمة المستقرّة إلا بشاهد

محقق **الثاني** النقص الاجمالي التحقيق

هو بطلان الدليل ببيان جريانه في مادة

اگر ببيان نقل الطرد و بوجه بيان في مادة افا فبعض اقامه المقدمه من الحدوده في انه لا
مستثنى طريق من الخلف من طريق من سائر الفوائد حصه من بلينها بالكون
عليه ليعلم ان هذا ان استدل به فادامه يكتف بالثبوت بالامانة الا ان يثبت في
انه لم يثبت فخطه انفس و بهي جريانه في مادة اخرى التفتت ليكن المدعى منع
حقايرة طريق المار فيه لخطه طريق المخطوطة لم يوجد في الآخر ولم يكن اما
لشبهة المقدمة او كثرية الاولى في فهم لغت القواعد

لان البين لا يكتب الا من اليقين بخلاف الظن فانه يكتب من البين والظن بالاجماع

هذا الدليل عبارة عن استخدام الحكم على وجهه في اي مادة جريانه فخطه ان يكون
في مادة اخرى بل هو جدي هذا حكم المدعى على مدعى كذا وخطه ان يكون في مادة اخرى
الدليل في المادة انما يثبت انما يثبت في مادة اخرى وخطه ان يكون في مادة اخرى
هناك الدليل كما انما يثبت انما يثبت في مادة اخرى وخطه ان يكون في مادة اخرى
واجبة الاداء و بوجه الاداء كذا وخطه ان يكون في مادة اخرى وخطه ان يكون في مادة اخرى
وخطه ان يكون في مادة اخرى وخطه ان يكون في مادة اخرى وخطه ان يكون في مادة اخرى
فبعض الاداء و بوجه الاداء كذا وخطه ان يكون في مادة اخرى وخطه ان يكون في مادة اخرى
فبعض الاداء و بوجه الاداء كذا وخطه ان يكون في مادة اخرى وخطه ان يكون في مادة اخرى

او التنبه لا بالبدية المجلية لانه من الكلام فيه **فصل** للمطهر البهائي في الجدل

في او الخطابي بان كان المطم يقيناً والمقدمة معلومة بعلم طينة او يقيني
فان المقدمة البقينية مناسبة للمطلوب الظني المقدمة الا

خرى بخلاف العكس **فصل** والمقدمة المستقرّة لا تمنع

كلية المقدمة المستقرّة لا يفرد تحقيق افواد موضوعها لم
يتقف بحكمها لا يفرد يجوز ثم ان هذا مشرباتها لا تمنع

منعاً مجرداً **فصل** المستقرّة اي المثبتة بدليل الاستقراء الاثبات

هذا سند **فصل** محقق اي لا محتمل **فصل** وهو ابطال اقول

كما يحجب توجه المنع الى المدعى المدعى بالبرهان عقلياً او حذفياً

كذلك يجوز توجه النقص اليه مجازاً كذلك **فصل** ببيان اه اي

الذكر لا الاثبات بالدليل ثم لم يقل او بينا جريانه في مادة اخرى تصفت

بمدعك المستخلف العكس كان جريانه في مادة غير متصفة بحكم مدعك

مستخلف الطرد **فصل** ومادة الرخصة ان كان الدليل استقرّاً او جدي

هذا الدليل آه **قوله** هذا الدليل صريح **قوله** وكل دليل آه كبر **قوله**
 ولا مجال لشيء في بعض مناصب المدعى بالنسبة إلى المنصب الثاني لأن
قوله منع كبر آه لبداهية تأمل ثم انه لو قال الناقض في صورة استلزام
 الدليل للمدعى والنسبة هذا الدليل مستلزم للمدعى والنسبة وكل دليل هذا
 شأنه فاسد لكان لمنع الكبر مجال بناء على ان المدعى والنسبة واللامع
 عنباريه ليسا بما يبين نظير ما يأتي في فصل العرف تأمل وهذا التمايز با
 نسبة المصنف المتخلف على أرض من قال بان المتخلف قادر ولو مع انقضاء الشرط
 او تحقق المانع واما على أرض من قال بان المتخلف مع ذلك غير قادر فلهذا الكبر بالنسبة
 إلى تلك الصورة مجال كما هو واضح **قوله** الجوابان أو الاستلزام بها
 قضيتا حقيقتا لانها صورتا الدليل **قوله** والمتخلف والنسبة هما قضيتا
 الدليل

الدليل جار فطادة كذا مع تخلف حكم المدعى فيها
 او مستلزم لفساد كذا وكل دليل شأنه هذا فاسد
 الدليل فاسد لا مجال لمنع كبري هذا التصريح بمنع الجوابان
 او الاستلزام تارة والتخلف او الفساد تارة اخرى

هذا الدليل آه **قوله** هذا الدليل صريح **قوله** وكل دليل آه كبر **قوله**
 ولا مجال لشيء في بعض مناصب المدعى بالنسبة إلى المنصب الثاني لأن
قوله منع كبر آه لبداهية تأمل ثم انه لو قال الناقض في صورة استلزام
 الدليل للمدعى والنسبة هذا الدليل مستلزم للمدعى والنسبة وكل دليل هذا
 شأنه فاسد لكان لمنع الكبر مجال بناء على ان المدعى والنسبة واللامع
 عنباريه ليسا بما يبين نظير ما يأتي في فصل العرف تأمل وهذا التمايز با
 نسبة المصنف المتخلف على أرض من قال بان المتخلف قادر ولو مع انقضاء الشرط
 او تحقق المانع واما على أرض من قال بان المتخلف مع ذلك غير قادر فلهذا الكبر بالنسبة
 إلى تلك الصورة مجال كما هو واضح **قوله** الجوابان أو الاستلزام بها
 قضيتا حقيقتا لانها صورتا الدليل **قوله** والمتخلف والنسبة هما قضيتا
 الدليل

هذا الدليل آه **قوله** هذا الدليل صريح **قوله** وكل دليل آه كبر **قوله**
 ولا مجال لشيء في بعض مناصب المدعى بالنسبة إلى المنصب الثاني لأن
قوله منع كبر آه لبداهية تأمل ثم انه لو قال الناقض في صورة استلزام
 الدليل للمدعى والنسبة هذا الدليل مستلزم للمدعى والنسبة وكل دليل هذا
 شأنه فاسد لكان لمنع الكبر مجال بناء على ان المدعى والنسبة واللامع
 عنباريه ليسا بما يبين نظير ما يأتي في فصل العرف تأمل وهذا التمايز با
 نسبة المصنف المتخلف على أرض من قال بان المتخلف قادر ولو مع انقضاء الشرط
 او تحقق المانع واما على أرض من قال بان المتخلف مع ذلك غير قادر فلهذا الكبر بالنسبة
 إلى تلك الصورة مجال كما هو واضح **قوله** الجوابان أو الاستلزام بها
 قضيتا حقيقتا لانها صورتا الدليل **قوله** والمتخلف والنسبة هما قضيتا
 الدليل

وقد ينقض الدليل باجراء خلاصته وزيدته
فيسقط مكسور **الثالث** المعارضة الحقيقية

وهي قامة الدليل

الابطال المدعى بانتمه فلهذا من ابطاله
السبب من المذهب **باب ثلاثة**

حكيمان **قول** وقد ينقض آية اي كما ينقض باجراءه بعينه ان لا يتفادى الدليل
الا باعتبار موضوع المظن مثلا **قول** باجراءه خص الاجراء بالنقض
الاجمالي لان النوع والمعارضة المتوجين بعد الخلاصته متوجها قبل
الخلاصته ايضاً فلا اختصاص لهما بما بعد الخلاصته دائماً فجاز والنقض
قول وزيدته او الغاء خصوصية لادخل لهما في الحكم كان يقول المعلن في
اثبات وجوب الاداء في صلوة الخوف بانها بانها صلوة واجبة القضا
واكل صلوة كذلك واجبة الاداء ويقول السائل لادخل خصوصية الصلوة
في الحكم لان الحج واجبة لاداء القضا بل الدخول للعبادة الا انهم
لك قلت انها عبادة واجبة القضا الخ وهو منقوض بصريح الحق
فانه عبادة واجبة القضا مع انه لجرم اذ ان **قول** مكسور كانه تن
صيفة المتعلق بالكسر بصفة جزء متعلق فانهم اي مكسور حلان

خلاف

النقض المكسور هو الجواب عن ترك بعض القبول مطلقاً او تركه لا يدخل في الاستلزام على خلاف فيه
كما ان في المثل لعدم جواز بيع الغائب مبيع غير القصد في البيع كذا لا يجوز بيعه في حال
دليله جاز في الاستلزام في جوازها من اهلها فانها يجوز القصد في البيع كذا لا يجوز بيعه في حال
وجاب بان القضا هو الجواز في حالها فانها يجوز القصد في البيع كذا لا يجوز بيعه في حال
مستند القضا في جوازها من اهلها فانها يجوز القصد في البيع كذا لا يجوز بيعه في حال
الحكم عند هذا فانه لا يراعى عند وعلبه في حفظ النفس المكسور **باب الجواب**

هو النقض المتعلق بالحد الاوسط وهو العبدية عن المصلحة المكسورة القامة **باب الجواب**
الذي هو الحال الاوسط فان المكسور في الدليل من لا تجوز في الدليل لا اعرف قائله
كالدليل الجازي في قاعدة اللوك فان عين الدليل الجازي في الخلق انقضت بينهما الا با
عقبار موضوع المطلوب فان الموضوع في الاول والاول في الثانية الخ **باب الجواب**
فان النقض في بعض الورد لا ينافي الا بعد اخذ الخلاصته من الدليل كنقض الصلوة واجبة
القضاء وكل صلوة كذلك واجبة الاداء فان نقضه يصوم الخاضع لا يمكن الا بعد
اخذ الخلاصته وهو كون الصلوة عبادة **باب الجواب**
بيان تخلفه ليل عن الحكم المستمر بخلاف العكس **باب الجواب**

على خلاف اقام عليه الخصم الدليل ويشترط فيها ما
واة الدليل قوة وضعفا حتى يتعارضوا وتنتظما
اولو كان احدهما قويا والاخر ضعيفا لم يتعارضوا ولا ترجح

ثنا الكرافة على حمل هذا النقض وهو الدليل ففي نسبة الكرافة النقض يحمل
عقل **قوله** على خلافه ارماعا ينافيه سواء كان نقضا او مساويا له
او اخص منه **قوله** الدليلين ارضا لدليلين للاخر على حد فاضا ولا
فالظن تاي الدليلين **قوله** قوة وضعفا ولا يجوز ان يكون دليل المعاد
ض برهاننا اذا كان دليل المستدل برهاننا ايضا والا فيلزم
اجتماع النقيضين بل يلزم من هذا الاشتراط ان لا يعارض البرهان
اذ لا يساويه شي **قوله** حتى يتعارضوا اشارة الى ارفع الشريعة الا
تيرة **قوله** ويتساوفا التساوي الدليل **قوله** اذ لو كان آه قد يمنع
بطلان التالي وبؤيه عدم تقييدهم الدليل الاول والتعويض
بالمساوي **قوله** ولا ترجح الا واحد الدليلين على الاخر ما دام التساوي
واة موجودة فيهما في القوة والضعف انما الترجيح لاحدهما على الا

كان قال للمعلل السام حادش للدليل القديم وعارضه السام بان لا يكون
بجاءش لانه اثر القديم وكل اثر القديم قديم فالعالم قديم قوته او مساويا
له اي ليقضي دعوى السام كان عارضه ان كان في الدعوى المذكورة
بانه قديم فانه مساو ليقضي دعواه كان يقبل ان كان في الدعوى المذكورة
او اخص منه اي من ليقضي دعواه كان يقبل ان كان في الدعوى المذكورة
لجاءش لان ان ليس بجاءش فاني الان ان اخص صوت العالم معكم كذا
قوله الاستاندة من ظلم العالم يوافق **قوله** كسبة الحق عبد الله الهادي
ويحتمل انه قد ظلم العالم يوافق اي انها مضمومة اذ لا يشك طعنه في تلك المسائل
بل يتحقق التساوي في القوة اذ لا يشك طعنه في تلك المسائل
فندهم ولا ينظر في قوة احدهما على الاخر اصلا كما في قوله الحق

بأن ينفك
المدعى هذا أن
لأنه ضا حكمة وتكررها
متعجب وكل متعجب أن
المدعى هذا لأن
ضاهك وكل ضاهك لأن
فلهذا لأن ابن الجهد

لقد الغزير روية
المدعى هذا أن
لأنه ضا حكمة وتكررها
متعجب وكل متعجب أن
المدعى هذا لأن
ضاهك وكل ضاهك لأن
فلهذا لأن ابن الجهد

بكترة الاجزاء والآدلة وإنما التزجج بالفق وهي ثلثة

افسام لان دليل المعارض ان كان عين دليل العلما

دء اعني ذات الكلام وصورة اعني شكلا بيا يكونا م الشك

الاول والثاني اوضح الاستثناء في المستقيم وغير المستقيم

اذا اختلفا في القوة والضعف وح انتفت المعارضة التحقيقية هذا
عند الضم وما عند غيره فلا يشترط المساواة فلا ينتفي المعارضة
التحقيقية **قوله** بكترة الاجزاء اه كان يكتج صحت دليل احد المعارضين
مذكورة بقياسها بخلاف الآخر كان يقول احدهما هذا النسا وكل
انك صا حك وكل ضا حك متعجب قال الآخر هذا صا هل ولا صا هل
لا متعجب **قوله** عين دليل اه بمعنى اتخاذ الكبرى مثلا لا في جميع ما هو
مادة والام تبعده الدليل فلا يبرحد المعارضة **قوله** بان يكونا
لان ليشمل ما اذا كان من الشكل الثالث والرابع **قوله** من الشكل الاول
سواء اتخذا ضربا او اختلفا وسواء اتخذا في كونها من الاقتران الخلفي او
طحا او اختلفا **قوله** من الاستثناء المستقيم القياس الاستثناء المستقيم
يكون بوضع المقدم المنج لعين التالي و برفع التالي المنج لرفع المقدم و

بأن ينفك
المدعى هذا أن
لأنه ضا حكمة وتكررها
متعجب وكل متعجب أن
المدعى هذا لأن
ضاهك وكل ضاهك لأن
فلهذا لأن ابن الجهد

نسر

وابيض ان كانت المعارضة ومقابلة دليل المدعى فتقسم معارضة في

لطف المعارضة

على صيغة المقصود بان يقيم

المدعى ان كانت ومقابلة دليل القدمة فتقسم معارضة في المقدمة تلك

المعارضة في
على خلاف الحكم
المطلوب وله
الحكم المطالب
كان او وفقا
تأمل

ومقابلة كامن تلك المناصب اصابنا صك ومقابلة المنع

الحقيقة المجاز فثلثة الاول اثبات المنوع بدليل يدل عليه سواء

غير صادة وصورة او كان غير صورة فقط **قوله** و ابيض تقسيم ثان
للمعارضة الى قسمين **قوله** فلكل ابرها المدعى **قوله** شغل بالاستدلال او
او الشغل به **قوله** ومقابلة آه بان كنت شغلا بالاستدلال واستند
المنوع المنوع الى المقدمة **قوله** او المجاز بان كنت لا شغلا او شغلا ولكن استند
المنوع الى المدعى ان كذا المناصب ثلثة في المنوع المجاز بان نسبة الى الشق
الثاني مما ذكرنا ولا فلا يتصل المنصب الثالث في الشق الاول كما ان
كونها ذلك في كامن المنوع الحقيقة والمجاز بان انما هو ان كان المنوع مقترنا
باحد السندين الاتيين والا فلا يتصل المنصب الثاني كما ينبغي عليه
المصنم بقوله ان كان المنوع مقترنا باحدهما **قوله** بدليل ان كان نظريا
او بتبنيه ان كان بد بهتيا خفيا **قوله** سواء آه في التسميم نشر معلوس

في صورة المنع والنقض والمعارضة المجاز بان كنت لا شغلا او شغلا
المنع والنقض والمعارضة الحقيقية والواقعية
من طرف ائله هو ابر

الاول عبقلة المنع المجازي والثاني عبقلة المنع الحقيقة **قوله**
حيث اوردها اورده ثانيا اولادها اولادها **قوله**
سواء المنوع الحقيقة

كان المنوع دعوى غير مدالة او مقدمة دليل وسواء كان

المنع مجزئاً او مع السند **الثاني** ان تبطل السند الحجة

او الاعم كذلك ان كان المنع مقترناً باحداهما ومثله فخر

المدا عن المقدمة المنوعتين **الثالث** ان تنقل

من هذا الدليل الى دليل آخر لكن بشرط عدم العجز

كما اذا تم السند على ما كان العالم حادثاً فلم يثبت لكن المقدم حق ففقد
ان العالم المنوع غير صحيح لا يجوز ان يكون العالم قديماً فيقول السند
فيقبله لا يشترط فيه التغير جازم ذلك فيقال لا لان السند من
بابه لا يشترط فيه التغير جازم ذلك فيقال لا لان السند من
بابه لا يشترط فيه التغير جازم ذلك فيقال لا لان السند من

قوله او مقدمة دليل سواء توجه عليها المنع حقيقة او على الدعوى

اسنادياً او حديقاً **قوله** او الاعم كالمذكور وهو ما بين اعم من نقض

المقدمة المنوعة ومن وجه من وجهها **قوله** ومثله لا اراد بها العدم فمضياً

مستقلاً حتى يكون المناصب ربعة ولجعل مثل المنصب الثاني في الاول

قوله المنوعتين ان كان المنع مضياً على عده فمهم المراد منها ثم سيأتي

ورود المنع على التقريب والجواب بتجريب الكبرى والدعوى فقل ما هنا

اغلبه **قوله** من هذا الدليل الى الذي من مقدمة من هذا **قوله** بشرط

انه لا دليل على هذا الاشرط على بعض المحققين لم يشترط ذلك

الا ان يغير من هذا الامر مستند لبطان السند المذكور
الا ان يغير من هذا الامر مستند لبطان السند المذكور
ثبت للمنفذ ايضا كسبهم عليهم السلام
منصباً مستقلاً ان يجعله مثل المنصب الثاني

لان كلامه النقص والمعارضه استدلال وتعليل فصل

السائل في كل منهما معللاً وصرت اية ما العلل سائلاً

فلك مناصب السائل المتقدمة وهكذا تقع انقلاباً بالنتائج

الى ان يحجز احد الخصمين فبحر العلل بسم الخاتمة

وعجز السائل بسم الزاماً

قوله معللاً اريد عيانياً مستغلاً بالاستدلال **قوله** مناصب السائل
من المنع والنقص الاجمالي والمعارضه التحقيقية **قوله** تقع الانقلابات
اي قد تقع بائياً في المعلل عند صيرورة سائلاً بالنقص الاجمالي والمعللة
واما اذا اتى بالمنع فلا يقع الانقلاب لانه كما لا يقع الانقلاب بالاول
الا اذا اتى السائل بالنقص الاجمالي والمعارضه وقس عليه الانقلاب
الثالث وما بعده **قوله** المعلل الاول **قوله** الخاتمة اي سائلاً **قوله** الزاماً
الاول **قوله** الزاماً فان المدعى المعلل الزم تسليم الدعوى على السائل
فتسميه عجزاً بالالزام ليس لبطريق الجاناً / فسميته اليه على طريق الجان

ان في الاصل الحكم ان وضع الانقلابات الثلثة مثلاً على الجانين من الخاتمة
السلبي عند من يثبت ان الزاماً انما ياتي باليمين والادلة من النقص الاجمالي
والسلبي على الايمان بالانقضاء هو اليه مع المنع فلا يبعد ان يحجز الا انقلاباً
عند ان يكون من اهل العلم في ان السائل عايداً بيمينه معللاً او غير ذلك

الذي لا يقع المنع في وقوع الانقلاب الثاني وفي الآلة تأمل ذلك في علم
العمل بالاثبات انهم ادانوا ان السنة السادسة او اللاحقة او اللاحقة
رئيساً او غير ذلك الانقلاب في كل منهما تأمل في ذلك
ان لا يهين السائل معللاً والمسلوب كما ان لا يهين المنع تأمل ذلك

✓

ع
فقد طرأ
الحمد الاول
فمنع منه
التصنيف
بحسب تقديره
بالحمد فنه
يا

بأنه ليس بما هو به مرجحاً للبشرع وينقض هذا الدليل بأنه جار

العقلاء الاسرار وتسمية العجيبين المحاماً او الزاماً من تسمية الاشتر باسم
التي تثير على ان يكونا معصداً للعلوم

[illegible]

شعبہ

شيء من القرآن أو كتابته مع أنه ليس بعاجب التصدي

بالجدا وبانه منزه للتسل لان الحمد نفسه ايضا

ذو بالفيجب تصديق بالحمد وهكذا فيتسلسل وبها

[illegible][illegible]

لجود عليه كنيد على هذا الدليل ايضا منع تقرير
لا بد من الدليل لعدم استلزام
اللازم من هذا الدليل مطلق الحد وهو اعم من

کافیال ارالہ باد الصلوة
الرفعة باقیما لشرع

[illegible]

بأن يقال لا نسلم أن الحمد واجب فالقول النعم
 في أنما يجب الحمد بعد وصول النعم إلى
 العلم عليه وتمامها **مسألة**

النصدير فتثبت التقريب بأن آخر كلامه الكبر والحمد

بأن الماد يجب الحمد عليها أولاً ثم بر النعم على نفسه الكبر

الحجزة الأولى

صنفه بأن الحمد إنما يجب بعد وصول النعمة إلى العلم عليه

مسألة في العلم

وتامها وليس لك أن تبطل هذا السند لأنه أخضر بل تثبت

وهو بأن الحمد إنما يجب

الكبر فحجبه الحد الأول من النصيب والكبر بأن تفقد

أي النعمة من الآلة ثم **مسألة** وهو وكل نعمة تذكر في الكلام

ولا بد طلب عليك ان هذا المدعى نفسه وان كان فيه الجهل على الجواز
 حتى يكون بلا قرينة انما هي من غير ذلك لا بد من قرينة والتمسك على الجواز
 ان لا يكون في كون النعمة عليه بغيره كانه ترك الانتفاء عليه فلا بد من
 النصدير انما هو من الحمد الا قوله في النعم بجمع النعم بجمع النعم
 وسواءه لا يجب ان الحمد عليه او لا سواء وجه الحمد بعد الوصول
 اولم يجب الحمد اصلاً بالسند المذكور نفس في الاول كما هو ظاهر
 فكان اخضر من نقيض مقدمه المنوعة ابن الباس **مسألة**
 سند ما واللفظ كذا انقضى باستلزام التسام بان يقع ان الاقلار على
 الحمد انهم نعمة فيبقى حمد آخر وهكذا ويدفع بان اللازم هو التسام في الا
 الاعتبارية بمعنى لا تقف عند حد وهو غير صانع **قوله** من التصدير
 والتعقيب التوسيط **قوله** فتثبت ايها المعلق **قوله** بان تحريراً يمين المراد من الاكبر
 في كل من الكبر والنتيجة في هذا دليل المتقاربات فليس له بالذات من ادعاء
 المعلق والامر في هذا التصنيف يجب تصديره بالحمد وهو ظن **قوله** بان المراد
 من الاكبر **قوله** عليها ناظر الى الكبر وعليه ناظر الى النتيجة **قوله** ثم اربع
 هذا التصدير **قوله** اخضر من نقيض مقدمه المنوعة **قوله** بتجريد الحد الاول لا فيبقى

من النعمة الزيادة

الراد لأن هذا التصنيف نعمة مطلوبة الزيادة

بحقن في عد الله تعالى بقوله الكريم لنشكرنكم لأن

بدنكم وكل نعمة كذا يجب تصديرها بالحمد وهذا

تعبير للدليل الأول لا ينتقل اليه من الدليل الأول

لا انتقال الى الدليل الثالث ولما عند نقضه

فلا ان تمنع الجوان صحت او صنداً بان الماد كل

توجه المنع المستند بما على الكبرى **قول** لان آه صنفه وقوله وكل

آه كبرى **قول** يجب آه ممتنع **قول** وهذا تعبير بغير زيادة في الحد الا

لحسب ترتيبها فيه وترفع الابهام عنه من العارة اي هذا التعي

تعبير للدليل المنتقل اليه بعد تصديره بورد صنع على كراه بتفصيله لا اول

في كل من المقدمتين بقيد مطلوبة الزيادة الا ان الاول في ذكر الثاني

بدل الاول وتركه الاول في ولا انتقال **قول** نقضه الى السكوت فلك

ايها العلل الصائرا سلا **قول** الجوان قضية صريحة **قول** الراد من

الاول بالمرئ الثالث وان كانا
الاول والاول من حيث الانتقال وان
لان ثانيا من حيث الانتقال وان
ان هذا هو ابن القرد اعني

وقد عرفت
الفرق بين التفسير
لان انتقال فتمت ذكره فيه ان يكون
النعمة مطلوبة الزيادة لا يستلزم وجوب
تصديرها بالحمد سواء اريد بالزيادة الزيادة مطلوبة
على ما في القول الكريم او من نفع تلك النعمة كينها فان قلت
انفسا له قلت نعم يمكن غاية او لونية التصدير لا وجوب عليه و
الاول بالمرئ الثالث وان كان ثانيا من حيث الانتقال وان كان لا ينتقل
الجس لا عاطفة فلا حاجة الى حذف النعم السابقة عليه لا الزيادة فيه فتأمل
اي مطلوبه الزيادة على النعم السابقة عليه لا الزيادة فيه فتأمل
ابن البساسوس

هذا البناء
على ان النعم
صليمة بتلك الانتقال الى دليل ثالث
ليلا الاول ولا انتقال بدل الاول فيكون من جافنا
اي ان الان في الرابع وهو ان التصنيف غنية من آلام تصالح
يؤمن ان الزيادة عليه من اول البحث اعني ان التصنيف
ولا انتقل بعبط الانتقال على تعبير بكلمة لا جمل

فاد كان
المعنى كذلك فيجب
ان يلحقه ان لا يكون التصنيف
لان لا يرد على التفسير
ويصدق في ح ان الحد الزيادة
انما كان بعد وصول النعمة
اعني النعم السابقة على نعمة
فالحد يكون في صدره التصنيف
وليس معنى عبارة المصنف
انه نعمة مطلوبة الزيادة فيه
حيث يعنى بان هذا الدليل
لا يستلزم وجوب التصدير
بالحمد كاقام الله صديقا
بجنى ده ويرجى قائله بالخبر
بانه لا يجوز قائله بالخبر
المنع الخ والى هذا اشار بقوله
لم فتأمل ابن البساسوس

وليس شيء لأن تضمنه غير كاف ولا يقع حديث
 المحملة بعد حديث البسملة وإن تمنع سئل أم لتسل
 بناء على استثناء نفس الحديث المحملة كما استثنى

نفس البسملة من حديثها قطعاً للنف وان تنقض دليل

النقض بان تقول دليل هذا النقص مستلزم لبطال ما حكم الشرع

وهو باطل جازاً في قوله شيء من أو كتابه مع إلزامه مستلزم للنقض
 لأن أحد آه لا يثبت خبره

قوله لأن آه هذا لا يبطال السند أو ثبات المنزوع **قوله** تضمنه إضافة
 إلى الموصول **قوله** لم يقع آه فيه تأمل تأمل **قوله** استلزام أقضية صريحة **قوله**
 بناء آه أو مستنداً باستثناء آه هذا أيضاً سنداً و
قوله من حديث آه ومن موضوع الكري أيضاً **قوله** قطعاً مفعولاً له للاستثناء
 يعني يعني أن النسب دليل لعد وجوب تصدير كل من المحملة والبسملة بهما
 وفيه تأييد لما أسلفناه من أن النسب دليل خلف الحكم في المحملة لأن الدليل
 مستلزم للنسب **قوله** دليل النقص أي بقية بقية **قوله** بقية من النقص أي استلزام
 الفضا فافهم **قوله** دليل آه صريح **قوله** ما حكم الموصول عبارة عن الدليل
 لأن المدعى لأن النقص إنما يفيد بطلان الأول لا الثاني

بعد حديث البسملة
 غير متحقق الاحتمال العكس
 أن آه أن صلي الحديث لم يذكره صريحاً
 البسملة بالآه لا يجوز أن يكون روايته
 الحديث بغير الدال وهو غير مسلم
 الحديث بغير الدال كما هو الظن الأبرر
 الحديث بغير الدال كما هو الظن الأبرر
 الحديث بغير الدال كما هو الظن الأبرر

الشيء الآخر والام يجب علينا الاشياء واحد والمعا
 ان كان الشيء لا يجب شيئا صافيا له جوبه ^{البيان كان وجوب}
 ضل ان يثبت هذه الملازمة بان الابتداء لا يكون الاشياء

واحد فكما كان الامر هكذا فاذا وجب لا ابتداء بالبسملة
 لا يجب بالآخر لكن كان الامر كذلك فثبت الشئ ^{فقط}
 تمنع هذه المقدمة الواضحة صحتها او مستنداً بانه

او ينفوت
 لا يمكن ان يكون
 آخر لكونه
 انما ماسا

وهو ان الابتداء لا يكون الاشياء واحد

ففي الشيء الآخر سالبية كية ^{فقط} والاشياء للسند ^{فقط} والمعارض
 الصاير مفعلا شرع فيما يتحقق به الانقلاب ^{فقط} ان يثبت
 وكذلك ان يبطل السند بذلك ^{فقط} بان الابتداء ^{فقط} فعل عين المقدمة
 الواضحة فينبغي تركه ^{فقط} فكما آه مقدمة شرطية مركبة من
 حكمية ومتصلة هي الملازمة المنوعة ^{فقط} لكن آه مقدمة واضحة فيثبت
 نتيجة اي فثبت الملازمة الواقعة في الشرطية التي هي قولنا كلما كان
 الواجب هو التصدير بالبسملة لا يجب التصدير بالجدلة ^{فقط} فلذلك
 ايها المعلن بعد ثبات المعارض الملازمة المنوعة ^{فقط} بانه تعيين
 المقدمة الواضحة ^{فقط} انما يكون آه انما يكون الابتداء ^{فقط} وشيء واحد

الامر يمكن ان
 لا يثبت لبقاء
 الضال المتصلة
 المتحد منها
 الامر يمكن ان
 لا يثبت لبقاء
 الضال المتصلة
 المتحد منها
 الامر يمكن ان
 لا يثبت لبقاء
 الضال المتصلة
 المتحد منها

يكون الامر كذا اذا حمل الابتداء في كلا الحديثين على الابتداء
بشيء واحد ^{لا يكون الا الابتداء} ^{بشيء واحد} ^{لا يكون الا الابتداء}
الحقيقة وان الباء للمصاحبة وليكن المراد مما في حديث

الحديث الا ابتداء الاضافي او الى وصافي

الاخر ^{من الاحتمال ان الست}
الحديثين وحمل كلامه على الاحتساب في حذف
اولا حديث الحديث بعدة وحذف او في الحديثين
بعد قوله عامة حديث الحديث بعدة وحذف او في الحديثين
مع المعطوف باو وعامة حديث الحديث بعدة وحذف او في الحديثين
حقيقيا او اضافيا او عينا ^{من ان يكون الابتداء في البسطة عليه}
فقط تكلف بلا حاجة ^{او في الحديثين واعتبار فيه}
وحيث لا يصح كون مدحول الباء جز من البدو اذ لا نفق
الاستعانة بخبر الشئ ^{بجوابه}

قوله على الابتداء الحقيقة الغير المتمد وهو ما يتكف بالنسبة الى جميع ما
عده **قوله** وان الباء الاولى وكان **قوله** للمصاحبة لم يقل لمجد الصلة او
للتعددية لاقتضاء الباء **قوله** صدخوله خبر او ليا من البدن فنفذ
اختصاصا لتسمية والتحميد بما يتكف من جنس اللفظ او الكتابة بل من جنس
الاول لان المأخوذة هو اللفظ بالحدس او كان مع الكتابة او الاصرح به
مبكي مع ان المقصود من الحديثين بدء كل ذي بال بهما وان لم يكن من
ذلك الجنس كالحياطة والحياكة بخلافها اذا كان للجنس فان لا يقتضيه
ذلك الا ان ذلك الامر اذا بدء بمصاحبة احد صفات بدء بمصاحبة
الآخر لاقتضاء المصاحبة اتحاد الزمان **قوله** وليكن الاول والثاني
بدل الاول **قوله** المراد كل صفة الشقوق الثلاثة سند خصل لا انفصال
الجمع بينه وبين المنوع **قوله** مما ارض ابتداء **قوله** في حديث الحديث
فقط او في الحديثين **قوله** الابتداء الاضافي المند الى الجز والاخير

ان يكون الابتداء
بشيء واحد فقط
الا ابتداء اضافيا او عينا
فان يزيل ويبنى الاول معناه الجمع

الحديث

الحديثين ١ لا ابتداء ٢ العرف الممتد الى القصور او الباء

للاستعانة ويجوز الاستعانة باشياء متعددة كحاشي
لهذا من مطلق بيان السند في هذا من زنا و

قيل فيندفع التعارض بين الحديثين **وان نقص**

دليل المعارضة بان يقول هذا الدليل مستلزم لعد

صحة الحديث **الدار** في حق الابتداء بالتحديد وكل

وهو متعارف ان الابتداء بعينه
المفسر وهو ما يراى في الكتاب كذا جعلته
او لا يراى في كتابه الجور واقع في حق
المفسر لا يراى في كتابه الجور واقع في حق
باعتبار الحديثين يفتوت العمل بالآخر
بم

وهو ان الراجح بين القديسين بالسلمة الحديث
والله ان الامر بهذا لا يجب القديسين بالجدول في قوله

وهو ما يكون بالنسبة الى بعض ما عده **قوله** في الحديثين او في حديث الحديث

فقط نظر الكلام احتياك **قوله** او الباء للاستعانة في الحديثين والابتداء

في كليهما محمول على الحقيقة ولا يصح كون الباء جزء من المبدأ واذ

لا يصح الاستعانة بشيء **قوله** باشياء متعددة في البدء باقوى

بالجلاء في مصاحبة اشياء متعددة **فيه** وان تنقص بقسمي النقص

اعني استلزام الفنى ولكن لسألك بعد نسخ الفلل دليله برصا صلبة

حيث خلاف قوله في الحديثين فيما سبق بقوله فاما هذا وقوله في حديث الحديث
بقوله ما سبق عبيد الم فانه لا يجوز الابدان اذ ابداء بشيء
بمصاحبة شيء لا يجوز الابدان بمصاحبة
شيء آخر كالحديث فانه ما صفة
للمصاحبة الا الى
تا قبل عبيد
بكم

وهو الخ والنقص والمعارضة لا يرد

وكل دليل شأنه هذا فاسد فليكن هذا فاسداً وانه نقل

ضع بما تقدم من الدليل المستقل اليه ولكن للسائل ان يقول

الرد عليك الاول وبقول ان اردت بوجوب التصدير في

الكبرى مطلقاً وجوب التصدير في الكبرى صالحة والتقريب فمحمول

اذا المدعى وجوب التصدير في الكتابة وان اردت به وجوب

التصدير في الكتابة فالكبرى ممتنزة عن الإبتداء

الرد عليك الثاني وبقول ان اردت بوجوب التصدير في الكتابة

فالكبرى الاولى صالحة للتقريب بآثار والكبرى اخرى قوله في الكبرى

اي الكبرى التي في قول المدعى هذا التصنيف من ذوال بال وكل امر ذي

بال يجب تصديره بالحمد قوله مطلق وجوب آه انكلم او كتابة قوله

التصدير ارفع التلطف مع الكتابة او لا قوله في الكتابة اي في التلطف

مع الكتابة لان المأمور به على ما صرح به عبيد الله هو التلطف وانه كان

مع الكتابة قوله اذ يجوز آه سند ما او قوله الا يندبر الحقيقة

بالنكاح

بالنظم من غير كتابة في صدر الكتاب ذللا بد الحذف

بث علم وجوب كتابته وانما يدل على وجوب مطلقا

الابتداء **فصل** **اكنتم معي** **فا**

واعلم ان التعريف تصوير محض في الذهن

فلا يتعلق به منع ولا معارضة الا انه يشترط الصحة

قوله اذ لا يدل تنوير السند اذ ليس البدء بحجج الصلة ولا للتعدية
لما في قبح **قوله** ان كنت ايها القائل كلام **قوله** ان التعريف سواء
كان لفظيا او معنويا والمعنوي حقيقة او اسميا وكل منهما حكا او
او ربما **قوله** تصوير بما فيها عدا اللفظ فيما لا اتفاق واصناف اللفظ
فعلى الاختلاف حيث ذهب لفظنا في الاله من المطالب النصية
والسبب تدوير الاله من المطالب التصديقية **قوله** فلا يتعلق به
الربوبية التعريف للمعرف وثبوت بعض اجزائه لآخر ففي ضمير **قوله**
ان كان التعريف كالصوير بالمعنى المصدى **قوله** ولا معارضة اي ولا
نقض **قوله** شرطا فيتحقق باعتبار تلك الشروط قضايا ضمنية

الادب هذا المفسر هو ان المنع لا يتعلق بنفس التعريف لكونه آلة
التصوير وكذا لا يتعلق بثبوت للمعرف لانه حمل ظاهر
غير مشتمل على الحكم حقيقة فلا يتوجه اليه المنع **عبد الله**
حيث اراد بالرجوع التصوير السبب في القول ان **عبد الله**
وبفهم نفس القول الشارح **عبد الله** **عبد الله** **عبد الله**

وكل تعريف هذا شأنه باطل أو مستلزم للدوا أو التمس أو بانه

مساو للمعرف في المعرفة والجهالة وهكذا وإن ناقض التعريف

مستدل ومن وجهه مانع فلك ان تمنع عدم الجمع والمنع

أو بطلان التعريف الغير الجامع أو الغير المانع بناء ^{أيها المكون}

فلا استناد بنحو بر المرف أو كبره فلا استناد بتجريب جزء من أجزاء التعريف

بف **قوله** وكل تعريف أه كبر ثم الحسن تأخير فقد الكبر عن قول

الآلة وهكذا **قوله** أو مستلزم أه صغرى ابطال للقضية المنقادة

من اشتراط الجلاء **قوله** هذا التعريف ليس باخف من المرف فان

التعريف اذا كان مستلزم للدوا كتعريف الملكات باعدا عنها كما

اخف من المرف حيث يعرف الثانية بالاولى دلا العكس **قوله** وان

ناقض أه بالجرى ان أو باستلزام الف كناقض الدليل والمدعى الغير

الدلا **قوله** وموجه مانع الاشتمال أو من المنع بالمعنى الاعم **قوله**

فلك ايها الصائرا سلا **قوله** عدم الجمع صحيح أو مستدلاً بنحو بر المرف ^{أو المنع ص}

أو التعريف في الشقين ثم ان هذا من صغرى قول أو بطلان أه من

الكبر لكنه انما يتجه لولم يقيد لناقض البطلان في الكبير يقبل له

أو المنع ص

على أن المساواة ليست بشرط عند المتقدمين وإن تمنع

استلزام الدوا والتسلسل أو بطلانها بناء على أن الدوا

والمراد بالتسلسل في الدوا الاعتبارية ليس بالمتساوية

لبن وإن تمنع المساواة في المعرفة والجهالة بناء على أن

لحقاء والوضوح مما يخفى حسب الأذهان كما يقول

عند المتأخرين والأفلاحيين المتأخرين كان في قوله بناء شرة المصطلح
لا أنه سند **قوله** أو الغير المانع مجزئاً أو بناء **قوله** بناء سند مت
قوله وإن تمنع صنع الصغر **قوله** أو بطلانها أما صنع للقصبة
الحكيمة أن أراد الناقض بالدوا والتمس الدوا والتمس المحالين
أو الكبير أن أراد برهما المظهر وإيا سبق في النقض الحقيقة أنه لمجال
لنوع الكبير وبالجملة أن ذلك صنع للصغر تارة والكبير آخر **قوله**
بناء أي مجزئاً أو بناء **قوله** وإن تمنع آه صنع للصغر **قوله** بناء
الرجز أو بناء آه وهو سند مساو وكان المناسب لما سبق
أن يقول أو بطلانها بناء على آه **قوله** كان يقول آه مثال للأبطال
بأنه غير جاصع والجواب عنه بمنع عدم الجمع مستنداً بتعريفه بالفتح

السائل

لأن المساواة شرط عند فهم عبدة الله كعبدة الدوا باطل
عبدة الله الراسخ بطلان المساواة في المعرفة والجهالة
مطلقاً بالنظر إلى كل واحد لا احتمال عددهما بالنظر إلى
بعضهم آه بطلان النقض عبدة الله وكبره ذلك دليل ينفذ
شأنه فاسد عبدة الله **قوله**

السائل تعريف كل من المنع والنقض والمعارضه فاسد لان
تعريف المنع غير صادق على منعه غير صادق على منعه المدعى
الغير لذلك تعريف النقص غير صادق على نقضه وكذا تعريف
المعارضه غير صادق على المعارضه التقديرية مع كلاً
منها من افراد معارفها ولا تعريف هذا شأن فاسد فتمسكون

ثم ان هذا ان في اكب الشك الثالث وقوله الآله وان كلاً أو صغير مع صحيح
في المعنى خارج عن التعريف ينتج بعض ما دخل
في المعنى خارج عن التعريف عليه
نقض بدل
المنع دليل الناقض اعني تعريف كل من تلك الامور خارجا مع لا زاد المعنى في النوع
في هذه الصفه التي انما زاد للمعنى
زاد افراد مجازية فلا ينقض سيمولها عبد الله

قوله تعريف كل آه دعوى **قوله** لان تعريف آه هذا الى قول من افراد
معرفتها اشار الى صنوي دليل الناقض اعني تعريف كل من تلك الامور
غير جامع لافراد المعنى **قوله** تعريف المنع بانه طلب للدليل على مقدمه
صعيته **قوله** وتعريف النقص بانه ابطال الدليل جريانه في مادة مع تخلف
الحكم عنها او باستلزامه فساد **قوله** على نقضه لانه في صنوع المدعى الغير
الدليل ليس وجه الدليل حتى يجز عليه النقص الذي هو عبارة
عن ابطال الدليل بالتخلف والفساد **قوله** وكل آه كبرى
قوله فتمسك آه ايها المعلق الصائر مانعا ثم ان صنع للصنوع باعتبار
المعنى بدل

كل واحد من افراد المعرف مجرداً او مستنداً بان اطلاق
المنع والنقض والعراضه عليهما مجاز كما عرفت
والتعريفات للمعاني الحقيقية **واعلموا ان**
التعريف والتقسيم الاستقرائي لا ينقضان الا
بفرد محقق في نفس الامر اما الاجابات الواردة

قيد المحمول تأمل **قوله** من افراد آه صنع لصنف الشكل الثالث في الاصل
موجب لمنع صور بليل النقص **قوله** بان اطلاق اي يتجبر المعرف في
ان اطلاق النع آه **قوله** والتعريفات للمعاني آه اي المراد بالمنع والنقض
والعراضه ما هو بالحق الحقيقة لا ما يشمل المجاز ايضاً **قوله** والتقسيم الام
ستقر ان تقسيمه الآتي اي الحقيقة والاعتبار **قوله** لا ينقضان اي
نقضاً اجمالياً شبيهاً بخلاف التقسيم العقلي بتسميته الحقيقة والاعتبار
فانه ينقض تقسيم مجوز الوجود كقسم محقق الوجود كما سيأتي
قوله الافرد اضافي تأمل **قوله** واما الاجابات من المنع المجازي
و النقص الشبه والعراضه التقديرية و كانه للاشارة الى

لان الشكل الثالث المنوع صوره دليل لصنوع بليل النقص اقيم مقامها
فيكون صنع صنوع هذا موجباً لمنع صنوع ذلك **عبدالمعظم**
الاحقر اضافي بالنسبة لا الفرد المجزئ لان النقص قد يكون بالنسبة
للكل او النسبة او فوهما **عبدالمعظم** وكون الفرد اضافياً اعمام
بالنسبة الى التقسيم **عبدالمعظم** لا ينقض التقسيم الاستقرائي الوجودي القسم
لمحققي الحارثية عن الاقسام البنينة الذي يكون فرداً اضافياً للقسم
على تقدير وجوده او المراد بالفرد الاضافي الاخرى **عبدالمعظم**
فيشمل الاخص لا التعريف والتقسيم **عبدالمعظم**

ذلك ينقض **قوله** لا ينقض
على الدعان

على المد عاير الضمنية في التعريفات كان يقال

الاسم انه جنس وان فصل وهكذا فداخلة فيما

سبق **فصل ان كنت قاسما** فتقيد اما

صلى الله عليه وسلم

اقول كما ان التعريف لضوحي محض في الذنوب لا يتعلق به عاير الا باعتبار شرائط صحة كذلك
لكل من التقيد والتوضيح بالمثل القوي محض ومن ثمه قال المصنف في هذا من قبيل الاسم اذا قلنا
ينبغي بالمثل والتفريق وقال عيسى ربه لا يشع

الانواع الثلاثة الى بصيغة الجمع **قوله** على المد عاير الغير المدللة **قوله**
الضمنية اي الاخذة باعتبار بعض المعقولات الثانية على التي
بفات واجزاؤها والغير المستفادة من الشرائط تأصل **قوله**
ان جنسها ودفع ذلك سهل في المفردات الاصطلاحية وسبب
جدا في الحقائق الخارجية والامور الاعتبارية الكائنة بحسب
الامر **قوله** وهكذا اي انه صا او خاصة لازمة **قوله** فداخلة كان

لم يتفوت في الابطال باعتبار الشرائط بدخول فيما سبق مع كونها جسا
واراد على المد الغير المدل للضمنية بل كره مع طريق دفع تفصيلا
واوضحه بذكر المثال لكثرة وقوعه في كلامهم وقلة ما عداه من الالجاب
قوله فيما سبق في الالجاب الواردة على المد الغير المدل فذكرها
ذكرها **قوله** ان كنت آه ايها القائل بكلام **قوله** قاسما للملكي الى تجريئا
جوزي

جواب لدخل مقدا وهو ان الالجاب الواردة على التعريف باعتبار تقضايا
المستفادة من الشرائط ايضاً داخلة فيما سبق فلم يميزها بهذا ناجاب بقوله
لانه آه عباد الله حيث قال فلك ان تمنع عدم الجمع او المنع عباد الله
من المنع والمعاوضة عباد الله
الالجابات الواردة على الدعوى الضمنية في

عقل هو الذي حكم العقل بمجده تصور اقسامه

بافحصا المقسم فيها التقسيم المفرد الى الموجود والعدو

وهو القول المفسر

الاضافية او الكل الى الاجزاء تقسيم المركب الى العناصر الاربعه ثم اقول
 كما ان التعريف تصور محض لا يتعلق ما رالا باعتبار شرط الصحة كذلك
 لكل من التقسيم والتوضيح بالمثال تصور محض من شئ قال الشيخ في بعض
 ومن قبيل الرسم المناقصة التوضيح بالمثال والتقسيم قال عبيد بن
 شيبه الضيائية ان تقسيم الكلمة بعد تعريفها تصوير ثانوي فلا يتعلق
 بها ما ذكره الا باعتبار شرطها صحة فلا ولا تعرض المصنف لذلك ولم
 وما شاء من ان المناقصة في المثال ليست من راب المحصلين
 غير ملتفت اليه حيث لم يتركوا الخلاف فيما فيه ولا الدفع بقدر الاعمال
قوله عقلي قدم التقسيم العقلي على الاستقراي لانه وجودي والوجود
 اشرف من العدم لان الوجود يترتب عليه الفاعل في خلاف العدم
قوله وهو الذي آه اي يكون القضية المأخوذة من المقسم بالافحصا
 في الاقسام من الاوليات لكن قد تكون خفية لحفاء تصور الاقسام
 ولذا اقبل المنع وينب عليه ببيان وجه الافحصا **قوله** تصور
 اقسام وهو المقسم ومضمومه والنسبة ايضا يعني بين اقسامه

قوله الذي آه اي يكون القضية المأخوذة من المقسم والافحصا في الاقسام من الاوليات لكن قد تكون خفية لحفاء تصور الاقسام ولذا اقبل المنع وينب عليه ببيان وجه الافحصا **قوله** تصور اقسام وهو المقسم ومضمومه والنسبة ايضا يعني بين اقسامه

وتقسيم

حقيقة وهو الذي لم يتصادق اقسامه في شيء

واحد ولو باعتبارات وحشيات مختلفة مثال من

العقل ما تقدم ومن الاستقراء في تقسيم

الوجود والمعدود ^{وهو تقسيم المفهوم} الى اقسام الاربعة **وما تقسيم اعتباري**

قوله حقيقة وقدم تقسيم الحقيقة على الاعتباري لانه المبدأ من المطلق
التقسيم لانه علم من حيث المفهوم والعلم من حيث هو مقدم
على الوجود ^{مفهوم} **قوله** وهو للذكر ويعرف هذا القسم بضم
بضم قبود متباينة الى كلى ليحصل بانضمام كل قيد قسم متباين
كما يعرف القسم الآخر بضم قبود متخالفة الى ذلك الاصل ليحصل
بانضمام كل قيد قسم مخالف **قوله** لم يتصادق اي لم يجل شيء منهما
على الآخر باعتبار شيء واحد في الاعتبار المدخول **قوله** اقسام
من الاشياء من اقسام ان كان له ثلثة اقسام فصاعدا وقسامه
ان لم يكن الا قسمان **قوله** الى الاقسام آه الناس والبهائم والنبات والارض

وهو

وهو التقسيم المتصادق الانقسام باعتبار مختلفه

مثاله من العنقلى تقسيم ^{الكلية} الى الافساد الثلثة ان اكتفى
والحواشي ^{الاسم والفعل} ^{الاسم والفعل} ^{الاسم والفعل}
نعم في الالف بالابدال على معنى مستقل ونفسه من الاستقرا

تُقَسِّمُهَا الْبَهَاءُ أَنْزَلِي فِي تَعْرِيفِ كَوْنِهِ آتِهِ الْمُلَاحَظَةُ الْغَيْرِ

قوله المقصود ان كانه يكفي لكون التقسيم اعتبارا بامتناع ان ينقسم
من اقسامه ان كان له ثلثة اقسام فصاعداً **قوله** مختلفه واما المقصود
في الاقسام باعتبار واحد ففساد كما اذا كان بين قسمين منها ٢
عموم مطلق او من وجه ثم ان فساده في الواقع لا ينافي في جبرين العقل **قوله**
ه فلانكم التقسيم الى الحقيقي والاعتبار عقليا فتأمل **قوله** ان
اكتفى بهذا ان لم يرد بعد الاستقلال كونه آله للملاحظة الغير **قوله**
ان يزيد فانه اذا قبل الحرف ما لا يدل على معنى مستقل في نفسه وكان
آله للملاحظة الغير العقل ليجوز ان يكون للملكية قسما آخر وهو صلا
يدل على معنى مستقل في نفسه ولم يكن آله للملاحظة الغير الا انه لم يوجد

١٠٠
فان لفظ من **نحو** حرفا واسما باعتبار دلالتهم وكذا

لفظ على يكون حرفا وفعل باعتبارهما وكذا سائر

الاسماء والافعال فانها باعتبار كونها موصولة بهذا

اللفظ **نحو** اسما كما في نضر فعل ماض **والنفسيم العقل** يبطل

قوله فان لفظ **أه** علمه **للمن** تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلاثة اعتبارا بها
على من التقديرين اعني تقديرى الاكتفاء والزيادة **قوله** واسما اي
اذا اول بهذا اللفظ او كان بمعنى البعض كما قيل ان من في قولهم ومن
خصا نص المتأدى للترسيم بمعنى البعض واضافته كاضافة حبب رما لك
قوله **نحو** حرفا **أه** كما **نحو** اسما اذا اول بهذا اللفظ او كان بمعنى الفوق
كقولك عدت من عليه بعد ما تم ظمها **قوله** وفعل لانظر الى اللفظ
والا فيكتب بالالف اذا كان فعلا **قوله** وكذا سائر **أه** **نحو** افعل واسماء **قوله** فاما
لتقسيم **أه** تفرع عن التفرعات السابقة للاقسام الاربعة للتقسيم **قوله** العقل حقيقة
او اعتبارا **بأنه** يبطل **أه** فيصير متفردا كطلانه فيحقق قسم آخر المفهوم بطريق
الاولوية

مجرد

بمجرد تجويز العقل فسمّا آخره والاسقرار والحقيقة

بيطل بالتصادق مطلقا والاعتباري لا يبطل

بالتصادف في شيء بالا اعتبارات لكن يبطل البضم

بالتصادق باعتبار واحد كما اذقنا الانشا

والله اعلم بالصواب

قوله دون الاستقراء بقسميه الحقيقي والاعتباري وهل يبطل الاستقراء في
معدم تجرير العقل قسما آخر الظن نعم وقد سبق أن الاستقراء يبطل
بتحقق قسم آخر ثم إن كلاما من العقلي والاستقراء يبطل بشمول
اقسامه لاليس من القسم بهذا اليم المقربح الآتي إلا أنه لم يبرض له ههنا
لعدم تفرعه عما سبق **قوله** والحقيقة سواء كان من العقلي والاستقراء
قوله يبطل أه فيكون اعتبارا إن كان التصادق باعتبارات **قوله** مطلقا
أي باعتبارات أو باعتبار واحد **قوله** والاعتبار مطلق من العقلي والا
ستقراء **قوله** بالتصادق أي تصادق الأقسام باعتبار شيء واحد **قوله**
يبطل الظن أنه يبطل لعدم التصادق **قوله** البين أركا الحقيقي

هذا طاقه بابه وادع بعرضه

الى ساكني البدو والكاتب والى من تحرك البدنان

القسمين الآخرين متصادقان باعتبار واحد

فيجب ان يراد بتحريك اليد صاعد الكاتب بقاعدة

ان مقابلة العام بالخاصر توجب تحصيل العام بما ورائه

قوله متصادقان **آه** صدقا كلياً من الجانبين ان كان جهة الاول منهما
الامكان سواء كان جهة الناذر الامكان البصر والفعل او من احد الجانبين
فقط ان كان جهة الاول الفعل والناذر عام والمصم على الناذر حيث قال ان
مقابلة العام بالخاصر وكذا الاول ان امالتا ويريها ان كان جهة الثاني
منهما الامكان سواء كان جهة الاول الفعل والامكان او لكون الناذر اخيراً كما
جهة الناذر الفعل وجهة الاول عام والآخر البصر لتسويهما فقط سواء اتفقا في
جهتي الفعل والامكان او ختلفا **قوله** باعتبار واحد الاعتبار الواحد
للمرء الذي يتصادقان فيه فلا ينافي في تقييد احد القسمين جهة والاخرى
باخر **قوله** فيجب **آه** اشارة الى الجواب بمنع التصادق مستنداً بتجريب
القسم الآخر كما سيرى به بقوله وان تمنع التصادق مستنداً بتجريب الاقسام

فلا شك

مصادقان
صدقا كلياً من الجانبين
او من احد جانبيه
اعمالها ويريها
افضل منها الا ان يقع على الاول ان الصدق الذي يتحقق فيه ما اذا
ن لجهة من الجانبين يقع على الاول ان الصدق الذي يتحقق فيه ما اذا
لان الاول محمول لا ينفك عنه فقيده بالامكان كذا في تحريك اليد كالتبديل الامكان
للافضل كذب الكلية في خلاف طاراً لان الناذر كذا في تحريك اليد كالتبديل الامكان
صادقة سواء قيد بالامكان او بالفعل كذا في تحريك اليد كالتبديل الامكان
هذا أصح فتدبر سواء كان جهة الناذر كذا في تحريك اليد كالتبديل الامكان
من احد الجانبين فقط الا ان جهة الناذر كذا في تحريك اليد كالتبديل الامكان
ك اليد الامكان او بالفعل وهو الاول ان الصدق الذي يتحقق فيه ما اذا
تب فتحرك بالامكان او بالفعل كذا في تحريك اليد كالتبديل الامكان
ان العام محمول على الخاص بالفضل كذا في تحريك اليد كالتبديل الامكان
عبد الله **قوله** باننا على الدين
او من صل على سيدنا محمد
وصحبه اجمعين
بآله

فلا نكل ان ينقض التقسيم بان قسرا كذا من المضم وليس بداخل
في الاقسام فيكون تقسيمك هذا غير حاصر وليس من المضم
وهو داخل في الاقسام فيكون هذا تقسما الى الغير

فيمرر المضم في الجوز ونحذف الاقسام
ان في الالف الجوز الذي في
النفق في الالف الجوز الذي في

فلا نكل ان ينقض بعض عما سبق بالنظر الى الشق الاول من الشق الاول والنظر
الى الشق الثاني بقية ظم واما بالنظر الى الشق الثاني من الشق الاول فلا فحاشا ان
ينقض آه جريان واحد من الاقسام في قسم من خلاف الآخر عنه في الشق الاول
بتقسيمه باستلزام الفساد في الشق الثاني ايضا **قوله** بان قسرا آه شق ا
ول والنقض بهذا الشق بتقسيمه جري في كل من التقسيم العقلي والاستفراغ فقول
قسرا كذا كناية عن القسم المحقق الوجود **قوله** من المضم شق اول من الشق الاول
ويندرج في النقص بهذا النقص بانه تقسيم للشيء الى نفسه وله غيره او بانه
مستلزم لكون المضم قسما بان قسرا كذا آه صنوع الشكل الثالث وقوله ليس بدا
خل في الاقسام كبره ينتج بعض ما من المضم ليس بداخل في الاقسام وقوله
فيكون تقسيمك هذا غير حاصر لان النتيجة وصنوع دليل النقص وقس على
ذلك قوله وليس من المضم آه مع قوله فيكون هذا تقسما الى الغير **قوله** او

ان في الالف الجوز الذي في
النفق في الالف الجوز الذي في
المضم في الجوز ونحذف الاقسام
فيمرر المضم في الجوز ونحذف الاقسام
ان في الالف الجوز الذي في
النفق في الالف الجوز الذي في

ان في الالف الجوز الذي في
النفق في الالف الجوز الذي في
المضم في الجوز ونحذف الاقسام
فيمرر المضم في الجوز ونحذف الاقسام
ان في الالف الجوز الذي في
النفق في الالف الجوز الذي في

او غير مانع او بانه لجبر العقل فيه قسم آخر وتقسيم متصادم والا

قسام وكل تقسيم شأنه هذا باطل فهذا باطل فهذا التقسيم باطل وانا

نقض التقسيم مستند لوجهين ايضا مانع فلذلك ان تمنع القسم

المقسم وعلامة كونه من المقسم محجرا او مستندا بتجريح المقسم وان تمنع

ليس من آه وقد يعبر عن النقص بهذا النقص بانه مستلزم كونه القسم
قوله او غير آه كلمة اول تعبير العبارة **قوله** او بانه لجبر آه شق اول من
الشق الثاني اي بان هذا التقسيم تقسيم لجبر العقل آه اول لجبر فيه قسما
آخر تاكمل هذا في العقل بقسيمه الحقيقية والا لا اعتبار **قوله** او تقسيم
آه شق الثاني من الشق الثاني متصادق آه اي باعتبار اعتبار او باعتبار
واحد في الحقيقة عقليا او استقائيا او بالثاني فقط في الاعتبار كذلك
الظن ان تقسيم متصادق الاقسام اصلا **قوله** وكلا آه كبر دليل النقص
قوله ان تمنع آه هذا ببقية منع لصور الشكل الثالث المثبت لصور دليل
دليل النقص **قوله** كونه القسم من المقسم وعدم دخوله في الاقسام محجرا
او مستندا بتجريحها **قوله** او عدم كونه آه او دخوله في الاقسام محجرا
او مستندا بتجريحها **قوله** بتجريح آه اي المنعين **قوله** وان تمنع آه الشق

دخوله في الاقسام او عدم دخوله في الاقسام مجتهداً او

مستنداً بتجربته في الاقسام وان تمنع تجزئة العقل قسماً اخر وان

تمنع التصادق مستنداً بتجربته في الاقسام فيهما البعض وان تجوز التجزئة

او التصادق مستنداً بانه استقرائح

الاول ناظر الى الثنا في حق الاول والثنا في الاول ولو قدم عدم الدخول
على الدخول لان موافقاً للمنعين في كون الشر على ترتيب اللف الا انه مر على
لمطابقته بينهما في تقديم الحق الوجوه **قوله** وان تمنع تجزئته كما ناظر الى الشق الاول
من الشق الثاني صنع لصنوعه ليل النقص كالمعنى الارض من قبيل الاسماء لها
قوله بتجربته في الاقسام اي خبره في الاقسام وتجزئتها في القسم الاول بحيث لا يشمل
القسم المجزئ **قوله** فيها بحيث يصح احدهما على القسم المجزئ في الاول ولا يصح
شيء منهما في الثاني على شيء من اول البوارق **قوله** وان تجزئته او تمنع لكبرى
بالنظر الى الشق الثاني ببقية الا انه انما يصح لواحقه التقسيم في الاوطاف فيها
على محوره اما لو قيد في الشق الاول **قوله** بالحق والثناء منها بالحقية فلا
محال لمنع هذه الكبرى **قوله** مستنداً بانه اه والتقسيم الاستقرائ لا يمنع با

بدل على حواجز الابطال بلا دليل فالابطال من السائل بلا
شاهد للمدعى المدعى ان الغير المدعى ان الدليل والمقدمة
من الوظائف الموجبة وهو مع دخول في القسم بداخل في الا
قام وكذا ابطال المقدمة

الى الاقسام الثلاثة غير حاصلا تحت القسم **قوله** لان جريده المنع آه وا
باطال المدعى الغير المدعى بل دليل بدل على حواجز ابطال المقدمة الغير المدعى
بدليل **قوله** جريده المنع ارجح من جريده **قوله** على حواجز الابطال اي ابطال
الدعوى والدليل ومقدمة من مقدماته **قوله** فالابطال صدر الشك الثاني
لست **قوله** بلا شاهد تفننى في العبارة حيث نقول نارة بلا دليل واخر بلا ش
اهد وامام مع الشاهد فللمدعى الدلائل اما معارضة **قوله** او نقض حقيقى لكن
استدل المدعى بحواجز وغير المدعى اما معارضة **قوله** او نقض شبيهه للدليل
نقض حقيقى للمقدمة صدق الله او لا كالمدة صدق الله او لا كما يستفاد الاخير
من قوله الا في وفيه صافيه ولا يخفى ان الابطال بلا شاهد وبلا دليل ليس بباطالا
محييا ومع ان يدعى والدليل ليس بباطالا مع **قوله** من الوظائف ارجح
واخل تحت القسم **قوله** الموجبة المقبولة للسائل **قوله** وهو مع دخول
آه ينتج بطلان الوظائف الموجبة ليس بداخل في الاقام **قوله** وكذا

ع هذا في قوة استثناء مسبقه فيثبت لقول المصنف الا ان ذلك ابطال المقدمة الغير المدعى
تقديمه لو جاز ابطال المدعى الغير المدعى بل دليل على حواجز ابطال المقدمة الغير المدعى بدليل لكن الاول
جائز وكذا الثاني عجزه **ع**
ع حقيقة ص

الغیر اللہ بدلہ لے کر بدلے علی بطلانہا و کفر تقسیم شأنہ صدا با

ع
باطل و حجاب عن بان فك لا اجات من الوطائف المو

جہتِ حسنہ کیفے تداءوا الابلہ من غریبہ مکابرة

[illegible]

الركن الوطائفة الوجهة **قوله** الغير المدللة آه او الدليل المدللة او الغير المدللة وكذا
 المقيدة فاللام للثبات والصفة محدوفة **قوله** بدليل وكذا ابطال المدعى والدليل
 الغير المدعى فالابطال هذا ليس بطال مع السند والابطال الاول ليس بابطال
 صحيح **قوله** وكثر آه ولا مجال للمنع هذه الكبر **قوله** وجاب استنك ايراد المقسم
 الب كمانعا **قوله** بان آه صنع لاضطر الطوية يمنع ضرر دليلها **قوله** الوجهة
 لوقف منها من وظائف الب كمانع الجواب بان كون نك الاجاث منها ممنوع
 مستند بان الماد منها الوظائف الوجهة والابطال من غير دليل قد عده ومكا
 برة لان موافقا لما اسفناه من ان لك ان تمنع **قوله** القسم من المقسم نجيب
 المقسم **قوله** ممنوع هذا النوع لكونه متوجها الى المقيدة المدللة راجع الى المقيدة
 من مقيد حتى دليلها اعني لانه القيد الاستثناء مجازا كنع المدعى
 المذكور **قوله** واما النوع معاوضة لدليل المقيدة هذا ما عند **قوله** كيف
 المنع **قوله** وقد عده والي ناطل الى الرابع الاول والاو الحار كرفوله و

اعلم ان الكلاية عبارة عن وضع البدعيات والعدالة عبارة عن الممانعة في
المسئلة العلمية من عدم العلم بالواقع واللام صاحب الدنيا لا يتم الخضم عن نفسه
وتد يطلعي على الممانعة التي ليست عا سبيل الشواب بل الامام الخضم
واظهار الفضل شرع ~~بالحال~~ باعلا الدبر عدد دكم

